المحور الأول: مدخل للتكامل الاقتصادي: يحتوي هذا المحور على أربعة محاضرات

على ضوء التغيرات التي شهدها العالم من تطورات في مجال العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها، أدت بالدول إلى الدخول في تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية، بهدف خلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة، في ظل توفر مقومات عديدة وشروط كفيلة لإنجاح التكامل الاقتصادي وضمان استمراره على المدى الطويل.

ترجع الأصول الفكرية للتكامل إلى قدامى الكتاب والفلاسفة الذين كانوا يدعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على المنازعات والحروب، وذلك عن طريق إقامة اتحادات بين الحكومات أو جماعات فوق الأمم تضم مختلف الشعوب وتخضع لها الدول التي يسود بينها الشقاق والتنافر، كما ظهرت فكرة الحكومة العالمية التي توحد بين الدول تحت سلطة مركزية وتكون لها سلطات واختصاصات فوق الدول تتولى تنفيذها بالقوة.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي: اختلف كثير من المفكرين حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون الاقتصادي وآخرون استعملوا مصطلح التكتل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء المفكرين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاونية؟ أو بين دولتين أو في شكل تكامل اقليمي بين مجموعة من الدول من اجل إنشاء كتلة اقتصادية؟

1- **التكامل الاقتصادي حسب المذهب الرأسمالي:** يرى أتباع هذا المذهب التكامل الإقليمي على أنه عودة إلى التجارة الحرة، فالمذهب الحر انحصر على التركيز على التبادل التجاري كشرط لتوسيع الأسواق والانطلاق عبر مراحل التكامل، حيث أن هذا التعريف يصلح في البلدان المتقدمة صناعياً يجعل منها أفضل العملاء بعضها مع الآخر ويعبر عن مستوى متقدم لتقسيم العمل الدولي.
2- **التكامل الاقتصادي حسب المذهب الاشتراكي:** حسب هذا المذهب فالتكامل هو العملية التي يجري توجيهها بشكل واع ومنظم في سبيل تقسيم عمل دولي اشتراكي، وتقسيم مستويات التطور الاقتصادي وبناء هياكل حديثة ذات فعالية عالية للاقتصاديات الوطنية وإقامة روابط وثيقة ودائمة بين فروع الاقتصاد وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط فيما بينها، فيؤدي التكامل حسب الطريقة الاشتراكية إلى تعديلات جوهرية في البنية الاقتصادية للدول وفي العلاقات المتبادلة فيما

بينها، كما يهتم بقضايا التنمية المتكافئة وذلك كبديل لنظام رأسمالي يعتمد على مفهوم السوق وحرية التبادل بين الدول من خلال تفاعل قوى السوق.

3- **التكامل الاقتصادي في الدول النامية**: هو اتفاق طوعي بين دولتين أو أكثر لإزالة الحواجز التجارية أمام حركة السلع ورؤوس الأموال والعمالة، بهدف تحقيق منافع مشتركة، مثل زيادة حجم السوق، وتحسين القدرة التنافسية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في سياق الدول النامية، ويعتبر هذا التكامل أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوسيع القدرة على الإنتاج، وتنويع الإنتاج لحماية اقتصادياتها من التقلبات السياسية والاقتصادية.

4- **التكامل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي**: هو عملية طوعية بين دولتين أو أكثر لتعزيز التعاون الاقتصادي وإزالة كافة الحواجز أمام التجارة وحركة رؤوس الأموال والعمالة، وتحقيق أهداف مشتركة بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها وأخلاقها، فهو يهدف إلى بناء كتلة اقتصادية قوية تستفيد منها الأمة الإسلامية مع التركيز على تنمية اقتصادية شاملة تعزز التماسك الاجتماعي وتتفادى مخاطر العولمة.

إذن نلاحظ بأن الدافع لقيام تكتل يختلف بين كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية أو النامية فهو في الدول الرأسمالية يسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج في السوق العالمية ولكن من موقع أفضل مما يستطيع أن تفعله كل دولة بمفردها بينما في الدول الاشتراكية يعني إحلال نظام بديل النظام الرأسمالي العالمي وفي الدول النامية فهو لمعالجة خلل يترتب على الانصياع لقواعد السوق العالمية، وفي الاقتصاد الإسلامي فهو يهدف إلى بناء تكامل اقتصادي قوي مبني على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وبناءاً على ما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه:" ***العملية التي بموجبها يتم إلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية بين الدول المتكاملة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة المتكاملة***".

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي: للتكامل الاقتصادي العديد من المزايا التي تعد حافزاً ودافعاً لتلك الدول للدخول في اتفاق التكامل، إلا أن هذه المزايا تختلف من مجموعة إلى أخرى حسب اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المتكاملة، أو حسب اختلاف الأهداف والوسائل المتبعة لتنفيذ التكامل، وفيما يلي نذكر بعض المزايا التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة إجمالاً، وذلك في النقاط الآتية:

1- **توزيع العمل بين الدول المتكاملة:** على أساس التخصص بحيث كل دولة من دول التكامل تقوم بإنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، بمعنى كل دولة في الاتحاد تتخصص في فروع الإنتاج التي تتناسب مع وفرة مواردها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض نفقة الإنتاج، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح للمنتجين، في المقابل يحصل المستهلكين على السلعة بأقل تكلفة.

2- **حرية انتقال رأس المال والأيدي العاملة:** فمن شأن التكامل الاقتصادي أن يؤدي إلى حرية انتقال رأس المال والأيدي العاملة من البلد التي يقل فيها الإنتاج إلى البلد الذي يزيد فيها الانتاج من دول التكامل، حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

3- **القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى:** من أهم مزايا التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة عند التفاوض حتى تستطيع تحقيق مصالحها .

4- **ارتفاع معدلات النمو:** يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الدول المنظمة إلى التكامل على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات، كما أن التكامل الاقتصادي قد يساعد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل.

- يضاف إلى ذلك رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الطاقات الأجنبية في الدول الداخلة في التكامل الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى التي لا تستطيع الدول فرادى أن تنشأها، ولا شك أ زيادة معدل الاستثمار وإقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.

5- **تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية:** من مزايا التكامل الاقتصادي الاستخدام الكفء للموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة في الدول المتكاملة ومن شأن هذا أن يؤدي إلى استخدام هذه العناصر في المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى خدماتها بأفضل ما يمكن، فتحقق بذلك التنمية الاقتصادية لهذه الدول، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية لمواطني هذه الدول بزيادة الأجور والإنتاج نتيجة هذا الاستخدام الكفء للطاقات الإنتاجية.

- إلا أنه لضمان نجاح ذلك ينبغي وضع مختلف السياسات والضوابط التي تكفل ترشيد هذا الاستخدام بين الدول المتكاملة حتى لا تؤدي إلى هجرة العمال ورأس المال إلى الإضرار بتنمية بعض المناطق أو الدول المنظمة للتكامل.

ثالثا: أهداف التكامل الاقتصادي: تتمثل أهداف التكامل الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق، وتسهيل حركة السلع ورأس المال والعمالة، وتعزيز الإنتاجية عبر التخصص والتعاون في مختلف القطاعات، كما يهدف إلى زيادة الكفاءة وخفض الأسعار للمستهلكين وتقوية الروابط السياسية بين الدول الأعضاء، ويمكن إبراز أهم أهداف التكامل الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:

1- توسيع الأسواق وزيادة الإنتاج: يسمح التكامل الاقتصادي بإنشاء أسواق أكبر مما يشجع على زيادة الإنتاج وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

2- تحقيق الكفاءة والتخصص: يتيح للدول الأعضاء التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز فيها، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتخفيض تكاليف الإنتاج.

3- تسهيل حركة عوامل الإنتاج: يهدف إلى إزالة الحواجز أمام حركة السلع ورأس المال والعمالة بين الدول الأعضاء لزيادة المنافسة والكفاءة.

4- تعزيز التعاون والتنسيق: يشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المشتركة وتبادل التكنولوجيا والخبرات.

5- زيادة الرفاهية للمستهلكين: يؤدي التنافس المزايد إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنوع السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين، مما يساهم في رفع مستوى الرفاهية.

6- تقوية العلاقات السياسية: يساهم التكامل الاقتصادي في تقوية الروابط السياسية بين الدول الأعضاء ويمكن ان يؤدي إلى تشكيل كيان اقتصادي وسياسي أقوى لمواجهة التحديات العالمية.

7- مواجهة التحديات العالمية: يساعد على مواجهة تحديات العولمة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتجنب الآثار السلبية المحتملة من التعامل معها بشكل منفرد.

رابعا: مراحل التكامل الاقتصادي: تتعد صور التكامل الاقتصادي وفقاً لدرجة التنسيق الاقتصادي الذي يعقد بمقتضاه اتفاقية إنشاء التكامل، ويمكن القول بأن هذه الاتفاقيات تأخذ أشكالاً متفاوتة، وتتفاوت درجة التكامل بقدر ما تتنازل به الدول الأعضاء عن جزء من اختصاصاتها السيادية لصالح التكامل حتى تصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي التام، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي:

1- منطقة التجارة التفضيلية: تكون مجموعة من الدول في اتفاق تجارة تفضيلية عندما تطبق فيما بينها قيود على المبادلات التجارية أقل من تلك المطبقة مع العالم الخارجي، أي الاتفاق على تخفيض القيود والرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي تكون الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، مقارنة بتلك المفروضة على الواردات التي يكون مصدرها من الدول غير المنظمة على الاتفاقية. ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات:

- تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها، فهي إذن تعد نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري الاقليمي بين دولتين أو أكثر.
- تنصب هذه الصورة من التكامل على الشق السلعي للتجارة الاقليمية، ولا تمتد إلى الشق النقدي لها بين هذه الدول.

- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية والغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الجانب.
- من خلال ما سبق يمكن النظر إلى هذه المرحلة على أنها مرحلة تمهيدية من جانب الدول الأعضاء للبدء في عملية التخطيط لاندماج أسواق السلع والخدمات أي الدخول في منطقة التجارة الحرة.

2- **منطقة التجارة الحرة:** تعد هذه الصورة من صور التكامل أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي وفيما يتم إلغاء القيود والحواجز الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدامات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه دول العالم، وتعرف منطقة التجارة الحرة بأنها اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية والغير الجمركية بين الدول الأعضاء على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي يتم إنتاجها في بلدان المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأعضاء على التبادل مع باقي العالم.

3- **الاتحاد الجمركي:** يعد الاتحاد الجمركي مرحلة أكثر تقدماً ودرجة أعلى من منطقة التجارة الحرة، حيث أن الاتحاد الجمركي يتضمن إضافة إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرة من إلغاء بتوحيد أنظمتها الجمركية ، وبتطبيق تعريفة جمركية واحدة تجاه العالم الخارجي الدول غير الأعضاء تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الاتحاد، وبعد قيامه تتولى جهة إقليمية تشارك فيها الدول الأطراف إدارة السياسة الجمركية للجميع، مما يمثل قدراً من التكامل الايجابي.

ويتبين من خلال هذا الاتحاد عدة إجراءات هي:

- إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، وهذا ما يعبر عنه بمنطقة تجارة حرة.
- إقامة سياج جمركي موحد من خلال فرض تعريفة جمركية واحدة تجاه دول العالم الخارجي.
- قيام بالإجراءات اللازمة الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها البعض.

- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي، منا تتوفر لها عدة مكونات:
  - وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.
  - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
  - وحدة الحدود الجمركية بالنسبة لبقية العالم.
  - توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.

4- **السوق المشتركة:** هي درجة أكثر تقدماً من درجات التكامل السابقة، يتم من خلال القضاء على قدر كبير من التمييز بين الاقتصاديات القومية، وهذا ما يجعلها أكثر اندماجاً على ما كانت عليه في المراحل السابقة، فبإضافة إلى إزالة الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أنواعها وإحاطة اقتصاديات الدول المتكاملة بسياج جمركي واحد تجاه دول العالم الخارجي، يتم من خلال السوق المشتركة إلغاء على حركة عوامل الإنتاج أي أنها تتميز بحرية انتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء مما يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج وتحقيق أكفأ استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة ، وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوق واحدة تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة، كما يصبح في استطاعة العمال أن يعملو في أي منطقة أو مشروع فيها، دون تميز، كما يستفيد أصحاب رؤوس الأموال من إمكانية استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.

5- **منطقة الاتحاد الاقتصادي:** يمثل الاتحاد الاقتصادي مرحلة جد متقدمة من التكامل الاقتصادي، حيث تشمل هذه المرحلة بإضافة إلى ما جاء في المراحل السابقة الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات المالية والنقدية، أي إنشاء الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتكاملة، بإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مراعاة للميزة النسبية بحث تتخصص كل دولة داخل التكتل في إنتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة.

6- **الاتحاد النقدي:** قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الاخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي إضافة إلى انتقال عناصر الانتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن

الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، ويقوم هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإنشاء وحدة نقدية موحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي " اليورو".

7- **الاتحاد الاقتصادي التام:** يعبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل لتصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، يحقق الاتحاد كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقة وتحقيق العدالة في التوزيع الدخول بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية...وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.